Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 193-207
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Libya's Trade Balance (1980–2024)

Qasim Attiyah Al-Jundi*
Faculty of Economics and Commerce, Asmariya Islamic University, Libya

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي للفترة (1980–2024)

قاسم عطية الجندي*
كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية، ليبيا

*Corresponding author: q.aljondi@asmarya.edu.ly

Received: December 18, 2025 | Accepted: January 24, 2026 | Published: February 06, 2026

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The research aims to estimate the impact of changes in the exchange rate of the Libyan dinar against the US dollar on the Libyan trade balance for the period (1980-2024). The study relied on the descriptive-analytical method to analyze exchange rate and trade balance data, using the ARDL model to estimate the relationship between the exchange rate as an independent variable and the trade balance in terms of exports and imports as dependent variables. The Eviews 10 program was also used to estimate the relationship. The results showed a weak but positive significant effect between the exchange rate of the Libyan dinar against the US dollar and the trade balance in both exports and imports in the short and long term. It was also found that the exchange rate was not an effective tool for improving the trade balance.

Keywords: Exchange rate, Trade balance, Exports, Imports.

الملخص:
يسعى البحث إلى تقدير أثر التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي على الميزان التجاري الليبي للفترة (1980-2024) أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري إلى جاني استخدام نموذج ARDL وذلك لتقدير العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات كمتغير تابع كما تم استخدام برنامج (Eviews 10) لتقدير العلاقة وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي ضعيف وموجب بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي والميزات التجاري بشقيه الصادرات والواردات في الأجلين القصير والطويل كما تبين ان أداة سعر الصرف لم تكن فعالة لتحسين وضع الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

المقدمة:

يعتبر الميزان التجاري مؤشراً اقتصادياً هاما وذلك لقياس النشاط التجاري للدولة كذلك يشير إلى قوة الانتاج المحلي بالإضافة إلى انه يساعد في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية باعتباره احد الادوات التحليلية للاقتصاد كما تعتبر سياسة سعر الصرف من ابرز الادوات التي تستخدمها السياسة النقدية لحماية الاقتصاد القومي من تأثير الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي ولذلك تسعى الدول إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف لما له من اهمية كبيرة لضمان بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة لرؤوس الاموال بالإضافة إلى الحفاظ على قوة العملة الوطنية.

اما بالنسبة للاقتصاد الليبي كغيره من الاقتصادات النامية فإن سعر الصرف بعد سنة 2011م فقد شهد تذبذبا ملحوظا يميل إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي إن تذبذبات سعر الصرف يحتوي على جانب كبير من المخاطر سواء بالنسبة للمصدرين والمستوردين في السوق المحلية وهو ما ينعكس سلبا او ايجابا على الميزان التجاري حيث توقفت الكثير من الصناعات المحلية عن الانتاج بصورة كبيرة خصوصا بعد عام 2011م مما ساعد على فتح المنافذ الحدودية للدولة امام الواردات مع وجود انخفاض في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي والاختلالات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الليبي والتي كان لها دور بارزا في رفع اسعار الواردات مما كان له الاثر السلبي على تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الميزان التجاري واستنادا لما سبق فان مشكلة البحث تكمن في قياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL).

مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد الليبي الكثير من التحديات في تحقيق استقرار سعر الصرف حيث يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصادات المنفتحة على العالم إذ ان انخفاض قيمة الدينار الليبي امام الدولار يؤثر بشكل سلبي على الميزان التجاري حيث تزيد تكاليف الواردات وبالتالي ارتفاع اسعار السلع والخدمات المحلية بالإضافة إلى ضعف الناتج المحلي وكذلك انخفاض الصادرات وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي :

- ما مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وموجبة بين سعر الصرف والصادرات وعلاقة توازنية طويلة الأجل سالبة بين سعر الصرف والواردات.

اهمية البحث:

1. تتمحور اهمية البحث في معرفة مدى مساهمة تأثير التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي.
2. يمكن للبحث ان يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال فهم تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري مما ينعكس بالشكل الايجابي على جذب الاستثمارات وزيادة معدل النمو الاقتصادي في ليبيا.

اهداف البحث:

1. يهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار على الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات.
2. الكشف عن علاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث (علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل).
3. تقديم توصيات للسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تخفف من الآثار السلبية لتغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري.
4. الكشف عن اداة سعر الصرف ودورها في تحسين وضع الميزان التجاري.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على استخدام المنهج التحليلي وذلك لتحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري في ليبيا خلال فترة البحث بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي القياسي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) بهدف تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف الدينار ومكونات الميزان التجاري الصادرات والواردات.

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** الاقتصاد الليبي.
2. **الحدود الزمنية:** يغطي الجانب الزمني للبحث الفترة الممتدة من (1980 – 2024).

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى المحور الاول والذي يتضمن الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري بالإضافة إلى توضيح أثر سعر الصرف على الميزان التجاري اما المحور الثاني فقد تضمن تقدير العلاقة بين سعر الصرف ومكونات الميزان التجاري (الصادرات، الواردات).

الدراسات السابقة:

1. **الدليمي و حسين (2025) "** أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات للمدة (2004- 2023م) هدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار على ميزان المدفوعات حيث تم استخدام نموذج (ARDL) وتوصل البحث إلى ان هناك علاقة طرية ومعنوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في المدى القريب والبعيد.
2. **زينب ابراهيم (2024) "** أثر سعر الصرف والميزان التجاري على معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2022م) هدف البحث إلى قياس وتحليل أثر سعر الصرف والميزان التجاري على معدل التضخم في الاجل الطويل

حيث استخدم نموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغيرات واظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وفقا لمنهجية اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف والتضخم.

3. **صبحي و عواد (2023) "** أثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004 -2020م) لقد هدف البحث إلى بيان أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري خلال المدة 2004- 2020م حيث استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الزمني الموزعة (ARDL) وقد توصل إلى ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازية الأكثر فاعلية خلال فترة البحث وان زيادة التركيز على الصادرات النفطية بشكل كبير ادي إلى تعميق مبدا احادية الاقتصاد بالإضافة إلى ان نقصان او زيادة سعر الصرف الاجنبي لا يؤثر على كمية الصادرات النفطية لأنها تتحدد وفقا لقوى السوق العالمية بينما يؤثر رفع سعر الصرف الاجنبي في الحد من الواردات غير الضرورية.

المحور الاول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري:

اولاً: سعر الصرف:

1. **مفهوم سعر الصرف:** هناك مفاهيم كثيرة يمكن من خلالها معرفة مفهوم سعر الصرف حيث يعرف على انه عملية بيع العملة المحلية لدولة ما بهدف الحصول على عملات دول اجنبية اخرى (الدليمي وآخرون , 2023, ص109). او هو السعر الذي تستبدل بيه عملة بلد ما بعملة بلد آخر بمعنى آخر هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي يمكننا شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية او العكس كما يمكن ان يعرف بانه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة النقد الاجنبي بالنقد المحلي.
2. **اهمية سعر الصرف:**

تكمن اهمية سعر الصرف من خلال التالي:

أ. ستخدم سعر الصرف كمؤشر لقياس تنافسية دولة ما مع الدول الاخرى حيث ان العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتنافسية علاقة عكسية فعندما يزداد سعر الصرف الحقيقي تنخفض القدرة التنافسية الدولية للسلع الوطنية وبالعكس عندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي ترتفع القدرة التنافسية الدولية للسلع الوطنية.

ب. يعتبر سعر الصرف أداة رئيسة لربط الاقتصاد المحلي باقتصادات العالم الاخر وذلك نتيجة للاختلاف الحاصل في قيم المدفوعات سواء كانت الداخلية والخارجية والتي تحدث بسبب التبادل التجاري حيث ان المدفوعات الداخلية تتم تسويتها بالعملة المحلية للدولة اما المدفوعات الخارجية فهي تحتاج إلى عملة يقبل بها الاطراف المتعاملين في التجارة.

ت. من خلال سياسة سعر الصرف يمكن ان تتحقق الاهداف المرغوبة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها وذلك باستعمال سعر الصرف كهدف مقابل العملات الاجنبية الاخرى وقد يكون عنصر مهم لتخفيض آثار التضخم.

ث. تحقيق التوازن للاقتصاد القومي وذلك من خلال التوازن الداخلي والخارجي حيث يتحقق التوازن الداخلي وذلك من خلال تحقيق التوظف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار بينما يتم تحقيق التوازن الخارجي عن طريق توازن ميزان المدفوعات والذي يسعى سعر الصرف إلى تحقيقه وذلك بتساوي المدفوعات الخارجية مع الإيرادات الخارجية.

3. **اهداف سعر الصرف:**

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الاهداف والتي يمكن ان يتمثل اهمها في الاتي (ماهر، 2023، ص212).

أ. **مقاومة التضخم:** إن الانخفاض الذي يمكن ان يحصل لسعر الصرف يعمل على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية داخل الدولة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض تكاليف الواردات وخصوصا في المدى القصير الامر الذي يترك أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

ب. **توزيع الدخل:** تؤدي التغيرات الحاصلة في سعر الصرف دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي إذ ان الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لقطاع الصادرات ومن ثم يجعله قطاع اكثر ربيحة حيث تذهب هذه الارباح إلى اصحاب رؤوس الاموال وفي المقابل تنخفض القدرة الشرائية لأصحاب الاجور ويحدث العكس في حالة ارتفاع سعر الصرف.

ت. **تطوير الصناعات المحلية:** تقوم المؤسسات المالية للدولة واهمها البنك المركزي بتخفيض اسعار الصرف وذلك بهدف تشجيع الصناعات المحلية وهذا بدوره يحدث أثر ايجابي على قطاع الصادرات بالإضافة إلى ان تخفيض قيمة العملة المحلية تعمل على زيادة القدرة التنافسية للأسواق المحلية على الاسواق الاجنبية.

ث. **تحيقي التوازن في ميزان المدفوعات:** عندما يكون هناك اختلالات في ميزان المدفوعات يتم تصحيح هذه الاختلالات وذلك من خلال التغيرات في سعر الصرف حيث يتم تعديل قيمة العملة وبالتالي تستطيع الدولة تحسين وضعها التجاري ومن ثم تقليل العجز الحاصل.

4. **انواع سعر الصرف:** (قدي، 2005، ص104).

أ. **سعر الصرف الاسمي:** هو سعر العملة المحلية بما يمكن تبادلها بقيمة او بدلالة وحدات من العملة الاجنبية.

ب. **سعر الصرف الحقيقي:** هو نسبة مستوى الاسعار العالمية للسلع المتداولة إلى الاسعار الوطنية المقومة بعملة مشتركة.

ت. **سعر الصرف الموازي:** هو السعر الذي يتحدد من خلال عمل آلية قوى السوق (العرض والطلب) على العملات الاجنبية القابلة للتحويل ويتم تحديده في السوق دون الخضوع إلى قوانين.

5. العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

أ. العوامل الاقتصادية:

1. معدل التضخم: يعمل زيادة المستوى العام للأسعار في الدولة إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي إلى انخفاض سعر الصرف ويشتمل تأثير التضخم على سعر الصرف وذلك من خلال وضعين هما (مساعدية، وغياط، 2019، ص25).

- **في حالة التضخم المحلي:** كلما زاد التضخم المحلي تزداد اسعار السلع المحلية بمقابل السلع الاجنبية وهذه الاخيرة يزداد الطلب عليها وبالتالي فان زيادة العرض من العملة المحلية يقابلها زيادة في الطلب على العملات الاجنبية وهذا يعني انخفاض القيمة للعملة المحلية ومن ثم فان العلاقة بين سعر الصرف والتضخم علاقة عكسية.
- **في حالة التضخم العالمي:** فكلما زاد التضخم العالمي يؤدي ذلك إلى ارتفاع الاسعار للسلع العالمية مقارنة بالسلع الوطنية وبالتالي سوف يزداد الطلب على السلع الوطنية ومن ثم يزداد العرض من العملات الاجنبية الذي يقابله زيادة في الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها وهذا يعني ان العلاقة بين قيمة العملة المحلية ومعدلات التضخم العالمية طردية.

2. **ميزان المدفوعات:** يشير ميزان المدفوعات في الدولة إلى التدفقات النقدية في شكل مدفوعات تلقتها ودفعتها الدولة وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض يزداد الطلب على العملة الوطنية مما يعزز معدل سعر الصرف اما اذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الاجنبية وبالتالي ينخفض سعر الصرف للعملة المحلية إي ان العلاقة بينهما طردية.
3. **القدرة التنافسية للسلع:** عندما تكون للسلع المحلية ميزة تنافسية في الاسواق العالمية فهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات للبلد وبالتالي إلى التدفقات النقدية للعملات الاجنبية ونمو معدل وحدته النقدية الخاصة به.
4. **عجز الموازنة العامة والسياسة المالية:** عندما تتبع الدولة السياسة الانكماشية إي انخفاض الانفاق العام والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب ومن ثم في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى سعر الصرف اما فيما يتعلق بالسياسة المالية كالضرائب حيث تكون لها ردود فعل مختلفة حيث عندما يكون الهدف منها هو معالجة التضخم فإنها تعمل على تخفيض سعر الصرف وقد يكون لها أثر عكسي عندما تفرض على الاستثمارات الاجنبية حيث تشكل قيدا عليها مما ينتج عنه ارتفاع في سعر الصرف. (الغالي، 2011، ص76).

ب. العوامل الغير اقتصادية:

تتمثل هذه العوامل في الحروب والكوارث حيث يتأثر سعر الصرف بهذه العوامل بالإضافة إلى الاوضاع السياسية والشائعات الغير متوقعة التي تؤدي إلى الخوف والذعر الجماعي ومن ثم التقلبات الحادة في سعر الصرف والذي في نهاية الامر يستقر عند مستويات جديدة.

ثانياً: الميزان التجاري:

1. **مفهوم الميزان التجاري:** يعرف بانه الفرق بين الصادرات والواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة فعندما تزداد الصادرات عن الواردات يكون الميزان التجاري في حالة فائض وبالتالي يكون الاقتصاد القومي قوي ومستقر اما عندما تكون الواردات اكبر من الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة عجز حيث ان البلد لا يصدر بالقدر المكافئ المطلوب (زيارة، دعد وش، 2019، ص335).
2. **العوامل المؤثرة في الميزان التجاري**:

أ. **التضخم:** يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع اسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية ومن ثم انخفاض الصادرات وزيادة الواردات على السلع الاجنبية الامر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

ب. **النمو الاقتصادي المحلي:** عندما ترتفع معدلات النمو الاقتصادي إي الناتج المحلي الاجمالي فان ذلك قد يزيد الطلب المحلي على السلع الخارجية إي المستوردة.

ت. **اسعار الصرف:** تؤثر اسعار الصرف للعملة الوطنية بشكل مباشر على اسعار السلع والخدمات المنتجة محليا مما يؤثر على قدرتها على التصدير والاستيراد.

ث. **السياسات التجارية:** تؤثر الحاصلات الضريبية والتعريفات الجمركية على حركة التبادل التجاري بين الدول وتبعا لذلك يتأثر الميزان التجاري.

3. **اهمية الميزان التجاري:** يعتبر الميزان التجاري من احد المؤشرات الاقتصادية الهامة لصحة اقتصاد أي بلد. فهو يقيس الفارق بين قيمة الصادرات والواردات واهميته تكمن في تعزيز التنمية المستدامة حيث يمكن ان يعمل الفائض في الميزان التجاري على زيادة الدخل وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي كما ان له دوراً كبيرا في تقليل الاعتماد على الخارج ودعم الصناعات الوطنية وخلق فرص العمل ومن جانب آخر يشير العجز في الميزان التجاري إلى ضعف القدرة التنافسية المحلية وزيادة الاعتماد على الواردات الخارجية مما ينعكس سلبا على الاحتياطيات الاجنبية أي استنزافها وزيادة الديون.

4. **الاختلال والتوازن في الميزان التجاري:**

أ. **التوازن في الميزان التجاري:** هو حالة تتساوى فيها قيمة الصادرات مع قيمة الواردات لبلد ما وعندما يحصل هذا التوازن تصبح الدولة في وضع مستقر جزئيا من الناحية التجارية مما يعني انها لا تعاني من عجز او فائض كبيرين قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية في المدى البعيد ولتحقيق هذا التوازن تتبع الدول سياسات تشجيع الصادرات والحد من الواردات وذلك لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

ب. **الاختلال في الميزان التجاري:** هو التفاوت الذي يكون بين قيمة الواردات والصادرات لدولة ما وينقسم إلى فائض وعجز تجاري ويرجع هذا الاختلال إلى مجموعة من الاسباب منها سعر الصرف وتغيرات الدخل القومي ويمكن ان يكون له آثار سلبية على الاقتصاد القومي إذا استمر لفترة طويلة وينقسم إلى:

- **الفائض في الميزان التجاري:** هو الحالة التي يكون فيها قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات لبلد ما أي المنتجات التي انتجت داخل البلد اعلى من قيمة الواردات التي تم استيرادها من الخارج مما يؤدي إلى تدفق صافي للعملة الاجنبية إلى البلاد كما انه يعتبر مؤشراً ايجابيا على قوة الاقتصاد الوطني ولكنه لا يعبر بالضرورة على النمو الاقتصادي المستدام اذ يمكن يساعد استخدامه في الانفاق الاستهلاكي بدلا من الانفاق الاستثماري كذلك يعتبر هذا الفائض دليلا على القوة التنافسية التي تمتاز بها المنتجات المحلية في الاسواق العالمية.
- **العجز في الميزان التجاري:** هو عندما تزيد قيمة الواردات لبلد ما عن قيمة صادراته مما يعني ان الدولة تستورد سلعا وخدمات أكثر مما تصدر للعالم كما يشار إليه بالميزان التجاري السلبي ويمثل خروجا كبيرا جدا للعملة الاجنبية كما يمكن ان يدل على المشاكل الهيكلية في القطاع الانتاجي إذ يمتاز هيكل الصادرات في هذه الحالة بالاعتماد على سلعة او سلعتين فقط للتصدير وارتفاع درجة الانكشاف على العالم الخارجي مما يجعلها في موقع المدين للدول الاخرى (شبيب، كامل، 2011، ص84).

كذلك الحال يمكن ان يدل العجز على النمو الاقتصادي في حالة ان يكون مستمر إي تكون الزيادة في الاستثمارات زيادة كبيرة عن المدخرات وهذا يدل على اقتصاد منتج اما إذا حدث العكس إي تصبح المدخرات اقل بكثير من الاستثمارات فهذا راجع إلى سياسة مالية ضعيفة واستهلاك متزايد وقد يعكس تبادل تجاري شديد الحساسية بسبب صدمات مؤقتة او تحول ديمغرافي (زنقيلة، مادي، 2020، ص404).

ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري:

إن التغيرات الحاصلة في اسعار الصرف يكون لها في الغالب تأثير مباشر على التبادل التجاري مع العالم الخارجي ويمكن ان نوضح أثر التغيرات الحاصلة في اسعار الصرف على الميزان التجاري وذلك من خلال توضيح اثرها على الصادرات والواردات.

1. **أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات:** عندما تقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية حيث تصبح اسعار السلع المعدة للتصدير أرخص نسبيا مقومة بالعملات الاجنبية حيث يزداد الطلب الاجنبي على الصادرات الامر الذي يؤدي إلى زيادة المعروض من العملات الاجنبية والذي بدوره يعمل على تخفيض الطلب المتزايد على العملة الاجنبية اما في حالة زيادة قيمة العملة المحلية يحدث العكس.
2. **أثر تغيرات سعر الصرف على الواردات:** عند ارتفاع اسعار الصرف للعملات الاجنبية والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية الأمر الذي ينتج عنه زيادة في اسعار السلع الاجنبية المعدة للتصدير إلى السوق المحلي إي الواردات مقومة بالعملة المحلية نسبيا وضعف قدرتها التنافسية وبالتالي انخفاض الطلب المحلي على السلع والخدمات الاجنبية وانخفاض واردات البلد.

مما سبق يتبين ان سياسة خفض قيمة العملة المحلية من السياسات التجارية المطلوبة لما لها من فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني إلا انه هناك مجموعة من الضوابط اللازم توفرها لتحقيق هذه الفوائد او الآثار الايجابية نذكر منها وجود طلب خارجي على السلع والخدمات المحلية بالبلد وإلا سيكون لهذه السياسة آثار سلبية متمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض شروط التبادل التجاري للبلد وارتفاع اسعار الواردات الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج.

رابعاً: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي ومكونات الميزان التجاري (الصادرات، الواردات):

بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي في صادراته وتمثل هذه الصادرات 95 % من اجمالي الصادرات الليبية حيث ان هذه الصادرات خاضعة لمنظمة الاوبك من حيث كمية الانتاج والاسعار وبالتالي فإنها لا تتمتع بدرجة عالية من المرونة بحيث انها لا تخضع لتقلبات اسعار الصرف وانما تخضع لمحددات اخرى مثل الطلب والعرض العالمي على المنتجات النفطية وكذلك الاسعار في السوق العالمية لذلك نجد ان الصادرات الموضحة بالجدول (1) لا تتغير مع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الدينار الليبي حيث زيادة سعر الصرف الدينار الليبي في بعض السنوات يقابله زيادة في قيمة الصادرات بدلا من انخفاضها وبالتالي تكون العلاقة بين التغيرات في اسعار الصرف الدينار الليبي وقيمة الصادرات علاقة غير واضحة كما ان هذه العلاقة لا تتفق مع مبدأ النظرية الاقتصادية وهذا راجع إلى عدم تنوع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الليبي.

وكذلك الامر بالنسبة للواردات حيث الاعتماد الشبه كامل للاقتصاد الليبي على الواردات الخارجية وذلك لتلبية الطلب المحلي سواء كان من السلع الاستهلاكية وكذلك مستلزمات التشغيل والمواد الاولية ولهذا فان احتياجات السوق المحلية من

الواردات في طلب مستمر فهي غير مرنة بالنسبة للتقلبات التي تحصل في اسعار الصرف ووفقا للنظرية الاقتصادية عندما تنخفض قيمة العملة الوطنية يجب ان يتبعها انخفاض في كمية الواردات وارتفاع في كمية الصادرات (احمد، 2023).

وبالتالي فهي لا تعبر عن ما تنص عليه النظرية الاقتصادية فمن خلال البيانات الواردة بالجدول (1) ولا سيما في السنوات الاخيرة من البحث نلاحظ انخفاض اسعار الصرف الدينار مقابل الدولار مما يشير إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار) حيث اصبح سعر الصرف 4.51 دينار مقابل الدولار الامريكي سنة 2021م اما في سنة 2022م فقد زاد انخفاض قيمة العملة فاصبح سعر الصرف الدينار مقابل الدولار سنة 2024م هو 5.4 دينار مقابل واحد دولار فنلاحظ ان قيمة الواردات تزداد بدلا من ان تنخفض مع انخفاض قيمة العملة المحلية وهذا يشير إلى وجود علاقة طرية بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي والواردات الخارجية وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في مرونة الواردات في الاقتصاد الليبي والاعتماد الشبه كامل على السلع المستوردة. ومن كل مما تقدم والبيانات الواردة بالجدول (1) والذي يوضح الصادرات والواردات وسعر الصرف تبين ان التغيرات الحاصلة في الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي لم تتم بفعل التغيرات في اسعار الصرف كسياسة اقتصادية تعمل على زيادة الصادرات وخفض الواردات ووفقا لمبدأ النظرية الاقتصادية وانما تمت التغيرات لبعض المحددات التي تم ذكرها آنفا.

الجدول رقم (1): الصادرات والواردات وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي.

السنة	سعر الصرف	الصادرات مليون دينار	الواردات مليون دينار
1980	0.295	6489	2006
1981	0.295	4611	2481
1982	0.295	3908	2124
1983	0.295	3616	1784
1984	0.295	3300	1841
1985	0.295	3645	1214
1986	0.314	2431	1315
1987	0.0295	2372	1278
1988	0.285	1906	1677
1989	0.294	2407	1474
1990	0.282	3744	1510
1991	0.284	3153	1505
1992	0.297	3038	1422
1993	0.321	2477	1711
1994	0.36	3117	1487
1995	0.352	3222	1728
1996	0.364	3578	1914
1997	0.386	3455	2138
1998	0.451	2374	2203
1999	0.46	3682	1928
2000	0.543	5221	1911
2001	0.644	5393	2660
2002	1.21	10177	5585
2003	1.3	14806	5597
2004	1.24	20848	8255
2005	1.34	31147	7953
2006	1.28	36336	7934
2007	1.22	40972	8501
2008	1.245	54732	11195
2009	1.234	34070	16060
2010	1.251	46196	22376
2011	1.256	22527	9295
2012	1.25	77805	27795
2013	1.25	49310	33975
2014	1.331	22554	22960
2015	1.389	14892	17826
2016	1.439	13579	14523
2017	1.35	26221	14673
2018	1.36	41492	18235
2019	1.4	40640	24791
2020	1.39	12942	17268

80475	145336	4.51	2021
95430	160317	4.81	2022
111739	150102	5.4	2023
173350	178129	5.4	2024

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، مصلحة الاحصاء والتعداد، ليبيا

المحور الثاني: تقدير وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات الميزان التجاري (الصادرات، الواردات) في ليبيا للفترة (1988- 2024):

1. **وصيف متغيرات النموذج:** تتمثل متغيرات النموذج في المتغير المستقل وهو سعر الصرف (Ex) والمتغير التابع وهو الصادرات (X) والواردات (M) وفيما يتعلق باثر تغيرات سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري حيث ترى النظرية الاقتصادية ان بارتفاع سعر الصرف إي انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهذا بدوره يؤدي إلى تحسن اوضاع الميزان التجاري إلا انه في الواقع العملي وعلى مختلف الاقتصادات قد يختلف هذا الأثر من بلد إلى آخر ووفقا لعوامل محلية ودولية منها معدلات التضخم ومرونة الطلب العالمية للسلع والخدمات وغيرها من العوامل.

وبناء على التحليل الاقتصادي للبحث فسيكون النموذج القياسي لتوضيح أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في ليبيا وفق العلاقة التالية (log y = a + log bx + ui):

حيث تمثل (logX) قيمة المتغير المستقل وهو سعر الصرف بينما تمثل (logy) قيم المتغيرات التابعة لكل نموذج (الصادرات والواردات).

2. **اختبار استقراريه متغيرات البحث:** سنستخدم البرنامج (Eviews 10) وذلك للتأكد من اختبار استقرارية المتغيرات وسنقوم وباستخدام اختبار (ADF) من اجل التأكد هل المتغيرات مستقرة أو غير مستقرة أي انها تحتوي على جذر الوحدة أولا مع تحديد رتبة التكامل إذ اصبح الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية امراً ذا اهمية كبيرة في تقدير النماذج القياسية وذلك بهدف التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير الذي يعطي نتائج مضللة وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على النتائج:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار (ADF) للإستقرارية

نتائج اختبار جذر الوحدة في المستوى باستخدام (ADF)						
المتغيرات	بدون قاطع ولا اتجاه عام		قاطع واتجاه عام		قاطع فقط	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
X (الصادرات)	0.808503	0.8833	3.038539-	0.1338	0.600323-	0.8601
EX (سعر الصرف)	1.572437-	0.1079	4.481730-	0.0045	1.350694-	0.5975
M (الواردات)	1.827229	0.9823	2.122118-	0.5196	0.597080	0.9881
نتائج اختبار جذر الوحدة في الفرق الاول باستخدام (ADF)						
المتغيرات	بدون قاطع و لا اتجاه عام		قاطع واتجاه عام		قاطع فقط	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
X (الصادرات)	8.097583-	0.0000	8.348254-	0.0000	8.234702-	0.0000
EX (سعر الصرف)	9.988529-	0.0000	10.14279-	0.0000	10.13762-	0.0000
M (الواردات)	7.319509-	0.0000	8.401543-	0.0002	7.807462-	0.0003

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

الموضحة بالجدول (2) حيث نلاحظ من الجدول الذي يشير بأن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى في جميع الحالات سواء بدون قاطع ولا تجاه او بدون قاطع او بدون اتجاه لان القيمة الاحتمالية كانت عند المستوى أكبر من 5% وبالتالي تطلب الامر اخذ الفرق الاول لكل المتغيرات وبعد اخذ الفرق الاول اصبحت كل المتغيرات ساكنة أي مستقرة وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة للمتغيرات ومن ثمة فان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1).

اولاً: تقدير وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والصادرات للفترة (1988 – 2024).

1. **تقدير النموذج وفترات الابطاء المثلى:**

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار نموذج (ARDL) حيث تبين من الجدول بأن معظم احتمالات احصائية (t) لمعالم النموذج المقدر اقل من 5 % بما فيها الثابت ومن ثم نرى معنوية معالم النموذج اما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية حيث نجد ان معامل التحديد (R^2) بلغ 81% مما يعني ان المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 81% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو قيم الصادرات والباقي 19% يعود إلى الخطأ العشوائي كما ان معامل التحديد المعدل ($\hat{R}^2$) قد بلغ 80% وهذا يدل على ان النموذج ذو معنوية عالية اما بالنسبة لإحصائية (F) المحسوبة والتي بلغت 89.81 وهي اكبر من القيمة الجدولية لها مما يدل على ان النموذج معنوي مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار نموذج (ARDL)

Dependent Variable: EX				
Method: ARDL				
Date: 12/27/25 Time: 21:48				
Sample (adjusted): 1981 2024				
Included observations: 44 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.262440	0.158547	1.655281	0.1055
X	0.485947	0.110728	4.388663	0.0001
C	-2.066586	0.474319	-4.356957	0.0001
R-squared	0.814169	Mean dependent var		-0.131830
Adjusted R-squared	0.805104	S.D. dependent var		0.438457
S.E. of regression	0.193566	Akaike info criterion		-0.380651
Sum squared resid	1.536178	Schwarz criterion		-0.259002
Log likelihood	11.37432	Hannan-Quinn criter.		-0.335538
F-statistic	89.81523	Durbin-Watson stat		2.103988
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

وفيما يخص التفسير الاقتصادي للنموذج المتحصل عليه وبتقدير العلاقة بين قيمة الصادرات الليبية كمتغير تابع وسعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي كمتغير مستقل تشير نتائج التقدير بان زيادة قدرها 1% في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة بنحو 48. 0 % في قيمة الصادرات إي ان العلاقة بين سعر الصرف والصادرات علاقة طردية وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تنص النظرية الاقتصادية بانه كلما زاد سعر الصرف انخفضت قيمة العملة المحلية وبالتالي تنخفض اسعار الصادرات للسلع المحلية ومن ثم تصبح الصادرات اقل تكلفة بالنسبة للمستوردين الاجانب مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها . وكما نعلم بأن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات النفطية بشكل كبير جدا حيث تمثل الصادرات النفطية حوالي 95% من اجمالي الصادرات الليبية حيث انها خاضعة لظروف خاصة من حيث الاسعار وكمية الانتاج من قبل منظمة الاوبك وهذا يدل على ان الصادرات الليبية لا تتميز بدرجة عالية من المرونة بحيث انها تستجيب للتغيرات الحاصلة في اسعار الصرف وإنما خاضعة لظروف الطلب والعرض العالميين على المنتجات النفطية وكذلك اسعارها في الاسواق العالمية وبالتالي لا تتأثر الصادرات بالتغيرات الحاصلة في اسعار الصرف. ومن الشكل البياني (1) نلاحظ وحسب معيار (AIC) فإن فترات الابطاء المثلى هي (0- 1) حيث تعطي اقل قيمة وذلك لبيان العلاقة بين سعر الصرف والصادرات الليبية.

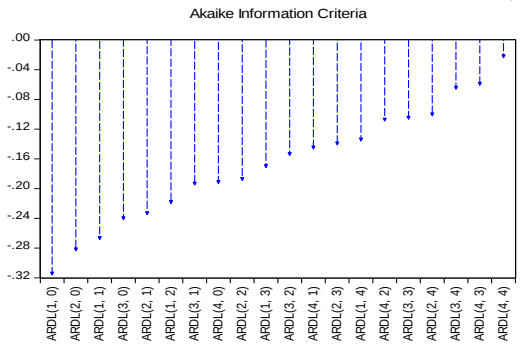

الشكل رقم (1): يوضح نتائج اختبار (AIC) لاختيار افضل نموذج

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

من خلال الجدول (4) والذي يبين لنا اختبار الحدود للعلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي وقيمة الصادرات حيث نلاحظ ان قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي 7.61 وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى والبالغة 5.58 وذلك عند مستوى معنوية 1% وبالتالي في هذه الحالة نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل أي وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي وقيمة الصادرات الليبية وذلك عند مستوى معنوية 1%.

الجدول (4): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.614956	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

3. اختبار معالم الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

من الجدول (5) توضح معلمة تصحيح الخطأ ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل متجهة من

الجدول (5): نتائج اختبار معالم الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.737560	0.150682	-4.894819	0.0000
R-squared	0.347943	Mean dependent var		0.028695
Adjusted R-squared	0.347943	S.D. dependent var		0.234069
S.E. of regression	0.189011	Akaike info criterion		-0.471560
Sum squared resid	1.536178	Schwarz criterion		-0.431010
Log likelihood	11.37432	Hannan-Quinn criter.		-0.456522
Durbin-Watson stat	2.103988			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.658857	0.066663	9.883350	0.0000
C	-2.801921	0.273330	-10.25105	0.0000
EC = EX - (0.6589*X -2.8019)				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار إلى الصادرات وما يؤكد هذه العلاقة وهي معلمة تصحيح الخطأ -)CointEq(-1)* وهي سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من 1% وقيمتها 0.73 - أي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة 73% اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل بمعنى اننا نحتاج إلى (1/0.73 = 1.3 سنة) لتصحح الاختلالات في الأجل القصير من أجل الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل مما يشيران الصادرات تستجيب بسرعة لصدمات سعر الصرف كما نلاحظ ان كل من معلمات الأجل القصير والطويل متقاربة وهذا يعني استجابة متغير الصادرات للتغير الحاصل في سعر الصرف سريعة ومستقرة ولا تحتاج إلى فترات زمنية بعيدة لظهور تأثير كامل.

اما فيما يتعلق بنتائج الأجل الطويل فقد تبين وجود تأثير طردي ان سعر الصرف له تأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من 1% وطردي على الصادرات وهذا يعني اثبات فرضية البحث التي تنص على ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وموجبة بين سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار والصادرات كما نلاحظ ايضا ان العلاقة الموجبة او الطرية في كل من المدى القريب و البعيد ضعيفة بالرغم من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين وسرعة التعديل العالية وبالتالي فإن ضعف او انخفاض معامل سعر الصرف تدل على الانخفاض الكبير في مرونة الصادرات نتيجة تقلبات سعر الصرف والسبب في ذلك على الغالب راجع إلى طبيعة الصادرات الليبية ذات الاعتماد الشبه كامل على الصناعات النفطية

حيث تتميز بانها صادرات غير مرنة من حيث السعر وذلك في الأجلين القصير والطويل وذلك راجع إلى الاتفاقيات طويلة الأجل التي تتم بين الاطراف المحلية والاجنبية بالإضافة إلى ثبات تكاليف الانتاج كذلك الحال ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية الغير نفطية على زيادة انتاجها للتصدير بسبب عدة عوامل نذكر منها ضعف البنية التحتية كذلك ضعف القاعدة الانتاجية وعدم كفاءة القطاع الخاص بالإضافة إلى الانخفاض الحاد لمرونة الطلب العالمي على الصادرات الليبية الغير نفطية.

وبشكل عام فإن زيادة سعر الصرف إي انخفاض قيمة العملة المحلية قد لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الصادرات الغير نفطية وذلك للاعتماد الكبير للواردات على المدخلات الانتاجية المستوردة مما يسبب في زيادة تكاليف الانتاج المحلي ومن ثم ضعف القدرة التنافسية لهيكل الصادرات الغير نفطية وبالتالي سيطرة القطاع النفطي على الصادرات ومن ثم لا تتأثر صادراته بشكل كبير نتيجة للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف المحلي.

4. **الاختبارات القياسية التشخيصية:**

أ. **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :** من الشكل (2) نلاحظ ان احصائية (Jarque – Bera) معنوية عند مستوى اقل من 5% مما يعني ان البواقي تكون غير موزعة طبيعيا للنموذج.

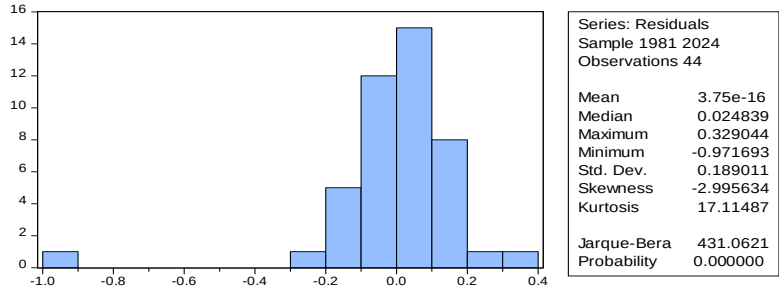

الشكل رقم (2): توزيع الاخطاء العشوائية

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

ب. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation LM):

من الجدول (6) نلاحظ ان احتمال قيمة F وهي 0.78 والقيمة الاحتمالية لي Chi-Square . والتي تساوي 0.75 وهما قيمتان اكبر من 5% وبالتالي تعني انها غير معنوية ومن ثم نقبل.

الجدول رقم (6): اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.249514	Prob. F(2,39)	0.7804
Obs*R-squared	0.555892	Prob. Chi-Square(2)	0.7573

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إي ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

ت. اختبار ثبات التجانس للتباين: (Heteroskedasticity Test):

من الجدول (7) نلاحظ ان اختبار F واختبار Chi-Square على التوالي 0.53 و 0.51 منها.

الجدول رقم (7): اختبار ثبات التجانس للتباين: (Heteroskedasticity Test)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.637536	Prob. F(2,41)	0.5338
Obs*R-squared	1.327098	Prob. Chi-Square(2)	0.5150
Scaled explained SS	9.284577	Prob. Chi-Square(2)	0.0096

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

يظهر ان قيمتهما المعنوية اكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم إي ان النموذج الاخطاء لها خاصية ثبات تجانس التباين.

ث. **اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج:** ويمكن اجراء الاختبارين (Cusum , Cusum Square) وذلك حسب الشكلين (3- 4) ومن الشكل (3) حيث نلاحظ المجموع التراكمي للبواقي وهو داخل حدود القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا يعكس استقرارية المعلمات المقدرة اما الشكل (4) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا يعكس عدم استقرارية معلمات المتغيرات الداخلة في النموذج في الأجل البعيد ولكنها استقرت بعد عام 2009م.

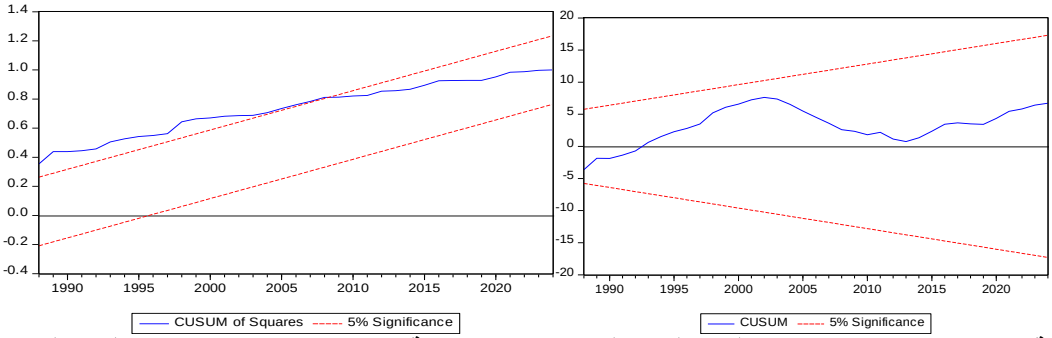

الشكل رقم (3): اختبار استقرارية هيكلية معلمات النموذج **الشكل رقم (4):** اختبار استقرارية هيكلية معلمات النموذج

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

ثانياً: تقدير وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والواردات للفترة (1988 – 2024):

1. **تقدير النموذج وفترات الإبطاء المثلى.** يوضح الجدول (8) نتائج اختبار نموذج ARDL حيث يبين الجدول ان احتمال احصائية (t) لمعلمة سعر الصرف معنوية وهي اقل من 1% اما القدرة التفسيرية حيث نجد معامل التحديد (R^2) قد بلغ 83% مما يعني ان المتغير المستقل وهو سعر الصرف قد فسر حوالي 83% من التباين او التغيرات الحاصلة في الواردات والباقي وهو 17% راجع إلى الخطأ العشوائي كما ان معامل التحديد المعدل ($\hat{R}^2$) قد بلغ حوالي 82% وهو يدل على ان النموذج ذو معنوية عالية اما بخصوص احصائية F المحسوبة والتي بلغت 102.2 وهي اكبر من القيمة الجدولية وهذا يدل ان النموذج المقدر معنوي مما يؤكد القدرة التفسيرية العالية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار نموذج ARDL

Dependent Variable: EX				
Method: ARDL				
Date: 12/29/25 Time: 20:57				
Sample (adjusted): 1981 2024				
Included observations: 44 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.241107	0.142814	1.688261	0.0990
M	0.502360	0.098396	5.105505	0.0000
C	-1.996776	0.394277	-5.064400	0.0000
R-squared	0.833027	Mean dependent var		-0.131830
Adjusted R-squared	0.824882	S.D. dependent var		0.438457
S.E. of regression	0.183482	Akaike info criterion		-0.487656
Sum squared resid	1.380288	Schwarz criterion		-0.366007
Log likelihood	13.72844	Hannan-Quinn criter.		-0.442543
F-statistic	102.2742	Durbin-Watson stat		1.977588
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

اما التفسير الاقتصادي للنموذج وبتقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار كمتغير مستقل وقيمة الواردات كمتغير تابع تشير نتائج التقدير بأن زيادة 1% في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الواردات بنحو 0.5% إي ان العلاقة بين سعر الصرف والواردات علاقة طردية وهذه العلاقة لا تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية والذي ينص على انه كلما زاد سعر الصرف إي انخفاض قيمة العملة المحلية تنخفض الواردات ولكن في الاقتصاد الليبي نلاحظ الحالة معاكسة كلما زاد سعر الصرف أي تراجع قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية زادت قيمة الواردات بدل من ان تنخفض هذا مرتبط بخصائص الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل شبه كلي على القطاع النفطي كمصدر للعملات الاجنبية وضعف الإنتاج المحلي بشكل كبير مما يجعل الاستيراد من الخارج ضرورة ملحة حتى مع ارتفاع تكاليفه.

كما يمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بين سعر صرف الدينار الليبي وقيمة الواردات وارجاعها إلى عدة عوامل:

أ. **انخفاض الإنتاج المحلي:** الاقتصاد الليبي يعاني بشكل كبير جدا من ضعف انتاجية القطاعات الاقتصادية سواء كانت الزراعية او الصناعية او الخدمية وغيرها من القطاعات الاخرى مما يجعل البلاد تعتمد على الواردات من الخارج وذلك لتلبية الطلب المحلي على السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج لذلك عندما ينخفض سعر الصرف قد يؤدي إلى زيادة الواردات بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب لهذه السلع.

ب. **دعم الحكومة للواردات او السياسة الحكومية:** بسبب دعم الحكومة للاستيراد من الخارج وخصوصا للسلع الضرورية كالوقود والدواء وغيرها مما يسبب في استقرار هذه السلع وربما تزيد مع زيادة سعر الصرف.

ت. **الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر وحيد للعملات الاجنبية:** الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير جدا على الصادرات النفطية وعندما ترتفع اسعار النفط العالمية تزداد العوائد الحكومية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات.

ث. **السلوك الاستهلاكي للمواطن الليبي:** الطلب على الواردات في البلاد يعتبر طلبا غير مرن إي ان الكمية المطلوبة لا تتأثر بالسعر كثيرا وبالتالي نلاحظ ان المستهلكين مستمرين في عمليات شراء السلع الاجنبية بالرغم من ارتفاع اسعارها وذلك بسبب غياب او الضعف الشديد في الإنتاج المحلي.

ج. **اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات:** يعتمد الاقتصاد الليبي على الواردات بشكل كبير جدا لذلك فدرجة انكشافه على العالم مرتفعة وذلك لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات الضرورية خاصة في القطاع الاستهلاكي مثل الدواء والوقود بالإضافة إلى مستلزمات التشغيل لذلك وبالرغم من انخفاض قيمة الدينار الليبي تزداد الواردات من السلع الاجنبية بسبب الحاجة الضرورية إلى هذه السلع والخدمات.

وخلاصة القول ان العلاقة الطردية بين سعر صرف الدينار الليبي وقيمة الواردات في الاقتصاد الليبي تعكس هشاشة الاقتصاد المحلي إي ضعف القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى ان الواردات مرتبطة اساسا بوفرة العوائد النفطية وليس بقوة الدينار الليبي.

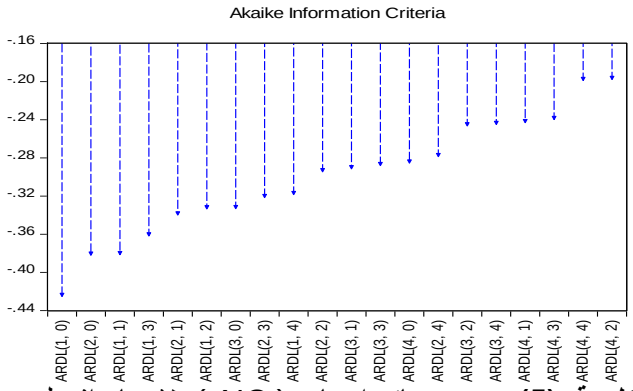

الشكل رقم (5): يوضح نتائج اختبار (AIC) لاختيار افضل نموذج

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

ومن الشكل البياني (5) نلاحظ وحسب معيار (AIC) فإن فترات الإبطاء المثلى هي (0- 1) حيث تعطي اقل قيمة وذلك لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والواردات الليبية.

2. **نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك :** من البيانات الواردة بالجدول (9) والذي يوضح لنا اختبار الحدود وذلك للعلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي وقيمة الواردات حيث تبين قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي 10.01 وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى والبالغة 5.58 وذلك عند مستوى معنوية 1% وبالتالي في هذه الحالة نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار وقيمة الواردات الليبية وذلك عند مستوى معنوية 1%.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.01851	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

3. **اختبار معالم الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:**

من الجدول (10) توضح معلمة تصحيح الخطأ ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل متجه من سعر صرف الدينار الليبي إلى الواردات وما يؤكد هذه العلاقة وهي معلمة تصحيح الخطأ حيث انها سالبة و معنوية عند مستوى معنوية اقل من 1% وقيمتها (0.75 -) إي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة 75% اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل بمعنى اننا نحتاج إلى (1/0.75 = 1.3 سنة) لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من أجل الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل كما نلاحظ ان كل من معلمات الأجل القصير والطويل متقاربة نوعا ما وهذا يعني استجابة الواردات للتغير الحاصل في سعر الصرف سريع ولا تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لظهور تأثير كامل.

اما فيما يتعلق بنتائج الأجل الطويل فقد تبين وجود أثر معنوي موجب متجه من سعر الصرف إلى الواردات وهذا ينفي فرضية البحث التي تنص انه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وسالبة بين سعر الصرف والواردات كما نلاحظ ايضا ان العلاقة الطرية في كل من المدى القريب والبعيد ضعيفة بالرغم من وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار وقيمة الواردات كما ان سرعة تعديل الانحرافات عالية وبالتالي فإن انخفاض قيمة معامل سعر الصرف تدل على اعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي والانخفاض الكبير للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى هشاشة الاقتصاد الوطني حيث تصبح الاسواق المحلية رهينة للتقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية للنفط وكذلك اسعار الصرف.

وخلاصة القول أن العلاقة الطردية بين سعر الصرف مع الواردات الليبية تزيد من تبعية الواردات مما يعزز اعتماد الدولة على الخارج لتلبية الحاجات الاساسية هذا بدوره يسبب ضعف الإنتاج المحلي ويعمل على انسياب السلع المستوردة وبأسعار أقل نسبيا من السلع المحلية وبالتالي هذا يضعف أي محاولة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية الغير نفطية كالزراعة والصناعة المحلية حيث يصبح التنافس غير عادل.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار معالم الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.758893	0.135169	-5.614414	0.0000
R-squared	0.414113	Mean dependent var		0.028695
Adjusted R-squared	0.414113	S.D. dependent var		0.234069
S.E. of regression	0.179164	Akaike info criterion		-0.578566
Sum squared resid	1.380288	Schwarz criterion		-0.538016
Log likelihood	13.72844	Hannan-Quinn criter.		-0.563528
Durbin-Watson stat	1.977588			
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	0.661963	0.061044	10.84397	0.0000
C	-2.631168	0.233158	-11.28493	0.0000
EC = EX - (0.6620*M -2.6312)				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

4. **الاختبارات القياسية التشخيصية:**

أ. **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** من الشكل (6) نلاحظ ان احصائية (Jarque-Bera) معنوية عند مستوى اقل من 5% مما يعني ان البواقي غير موزعة توزيع طبيعي.

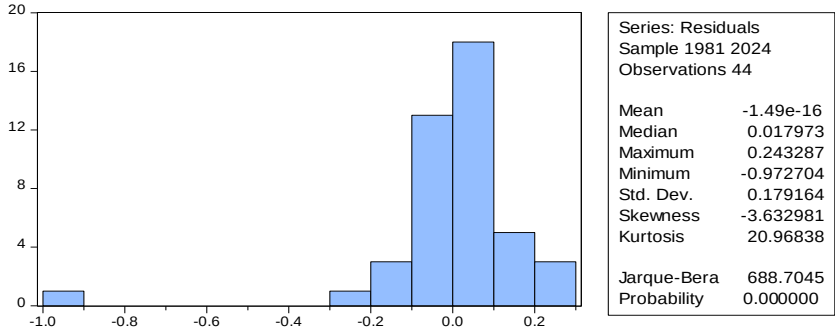

الشكل رقم (6): توزيع الاخطاء العشوائية

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

ب. **اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation LM):** من الجدول (11) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لي F هي 0.79 والقيمة لي (Chi-Square) هي 0.77 وهما قيمتان اكبر من 5% ومن ثم نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل إي ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

الجدول رقم (11): اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.229803	Prob. F (2,39)	0.7958
Obs*R-squared	0.512490	Prob. Chi-Square (2)	0.7740

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

ت. **اختبار ثبات التجانس للتباين (Heteroskedasticity Test):** من الجدول (12) نلاحظ ان قيمة F وهي 0.56 وقيمة (Chi-Square) هي 0.54 وتبين ان قيمتهما المعنوية أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم أي ان النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول رقم (12): اختبار ثبات التجانس للتباين (Heteroskedasticity Test)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.573670	Prob. F(2,41)	0.5679
Obs*R-squared	1.197773	Prob. Chi-Square(2)	0.5494
Scaled explained SS	10.38364	Prob. Chi-Square(2)	0.0056

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

ث. **اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج:** ويتم ذلك من خلال الاختبارين (Cusum, Cusum Square) ونلاحظ من الشكلين (7-8) حيث يوضح الشكل (7) المجموع التراكمي للبواقي وهو داخل الحدود الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة أما فيما يتعلق بالشكل (8) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا يعكس عدم استقرارية معلمات المتغيرات الداخلة في النموذج في الأجل الطويل ولكنها استقرت بعد عام 2014.

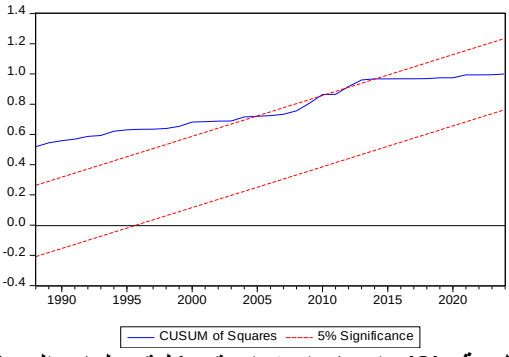

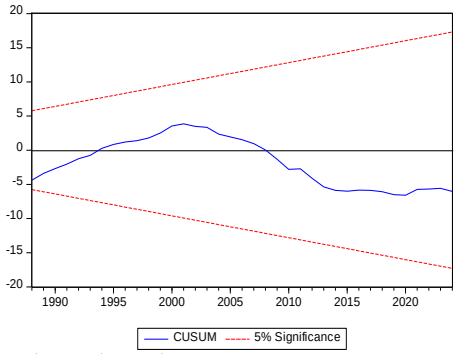

الشكل رقم (7): اختبار استقرارية هيكلية معلمات النموذج **الشكل رقم (8):** اختبار استقرارية هيكلية معلمات النموذج

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات (Eviews 10)

النتائج:

1. لقد تم اثبات الفرضية التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل موجبة بين سعر الصرف والصادرات ولم يتم اثبات الفرضية التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وسالبة بين سعر الصرف والواردات حيث ان العلاقة الموجبة بين سعر الصرف والواردات تعكس غياب التنوع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في الإنتاج المحلي هذه العلاقة الموجبة تؤدي إلى هشاشة الاقتصاد الليبي حيث تصبح الاسواق المحلية رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية وسعر الصرف مما يسبب نشوء آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي.
2. سعر الصرف لا يعتبر أداة فعالة لتحسين وضع الميزان التجاري حيث ان الواردات الخارجية تزداد بالرغم من انخفاض سعر الصرف.
3. تقارب وانخفاض معامل سعر الصرف في كل من المدى القريب والبعيد بالرغم من وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والصادرات تدل على الانخفاض في مرونة الصادرات إي غياب تنوع الاقتصادي واعتمادها على القطاع النفطي كمصدر وحيد للصادرات.

4. تقارب وانخفاض معامل سعر الصرف في كل من المدى القريب والبعيد بالرغم من وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والواردات تدل على ان الاقتصاد الليبي منكشف بدرجة كبيرة على العالم الخارجي واعتماده على الواردات في تلبية حاجاته حتى مع ارتفاع تكاليفها.

التوصيات:

1. **دعم الإنتاج المحلي:** حيث يتم ذلك من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم والحوافز لها من حيث تقديم الإعانات والقروض الحسنة وخفض الضرائب بالنسبة للمنتجين المحليين.
2. **معالجة السياسات النقدية:** يجب ضبط سياسات سعر الصرف بحيث تعكس الواقع الاقتصادي والعمل على الحد من المضاربات.
3. **التنويع الاقتصادي:** يجب تشجيع الاستثمارات بشكل كبير في القطاعات الإنتاجية سواء كانت الزراعية او الصناعية او الخدمية وذلك للتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي والواردات الخارجية.
4. **تطوير البنية التحتية:** ويتم ذلك من خلال تطوير شبكات المياه والنقل والطاقة وذلك بهدف دعم الإنتاج الوطني وانخفاض تكاليفه.
5. **ترشيد الإنفاق العام:** بحيث يتم الاتجاه إلى الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية في تلبية حاجات السوق.
6. **إدارة الاحتياطيات النقدية وشركات الاستثمار بحكمة:** يجب استخدام العائدات النفطية في مشاريع انتاجية وخدمية طويلة الأجل بدلا من استخدامها في تمويل الاستهلاك.

قائمة المراجع:

1. الدليمي، حسين (2025)، " اثر تقلبات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004- 2023)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 21، العدد 71.
2. ابراهيم زينب (2024) " اثر سعر الصرف والميزان التجاري على معدل التضخم في العراق للمدة (2004- 2022)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 21، العدد 87.
3. صبحي، عواد (2023) " اثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004- 2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 87.
4. الدليمي، سعد وآخرون (2023)، " التجارة الخارجية تطبيقات اقتصادية كلية "، جامعة الانبار، مجموع دار الدكتور للعلوم، الطبعة الاولى، 2023، ص109.
5. صبحي، ماهر، (2023)، " أثر تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية والعشرون، العدد (78)، ص212.
6. قدي، عبدالمجيد (2005)، " المدخل إلى السياسيات الاقتصادية الكمية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
7. مساعدية، وغياط (2019)، " العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم دراسة بيانية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، مجلد 10، العدد 2.
8. الغالبي، (2011)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية النظرية وتطبيقاته، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
9. زيارة، دعدوش (2019)، " تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 114.
10. آل شبيب، كامل دريد، (2011)، " المالية الدولية " اليازوري، عمان، الاردن.
11. زنقيلة، عبدالوهاب، مادي، (2020)، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر للفترة (1986-2018)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد20، ص17-18
12. احمد، (2023)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان (2011-2020)، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية.